OCCASION

This publication has been made available to the public on the occasion of the 50th anniversary of the United Nations Industrial Development Organisation.

DISCLAIMER

This document has been produced without formal United Nations editing. The designations employed and the presentation of the material in this document do not imply the expression of any opinion whatsoever on the part of the Secretariat of the United Nations Industrial Development Organization (UNIDO) concerning the legal status of any country, territory, city or area or of its authorities, or concerning the delimitation of its frontiers or boundaries, or its economic system or degree of development. Designations such as "developed", "industrialized" and "developing" are intended for statistical convenience and do not necessarily express a judgment about the stage reached by a particular country or area in the development process. Mention of firm names or commercial products does not constitute an endorsement by UNIDO.

FAIR USE POLICY

Any part of this publication may be quoted and referenced for educational and research purposes without additional permission from UNIDO. However, those who make use of quoting and referencing this publication are requested to follow the Fair Use Policy of giving due credit to UNIDO.

CONTACT

Please contact publications@unido.org for further information concerning UNIDO publications.

For more information about UNIDO, please visit us at www.unido.org

UNITED NATIONS INDUSTRIAL DEVELOPMENT ORGANIZATION
Vienna International Centre, P.O. Box 300, 1400 Vienna, Austria
Tel: (+43-1) 26026-0 · www.unido.org · unido@unido.org

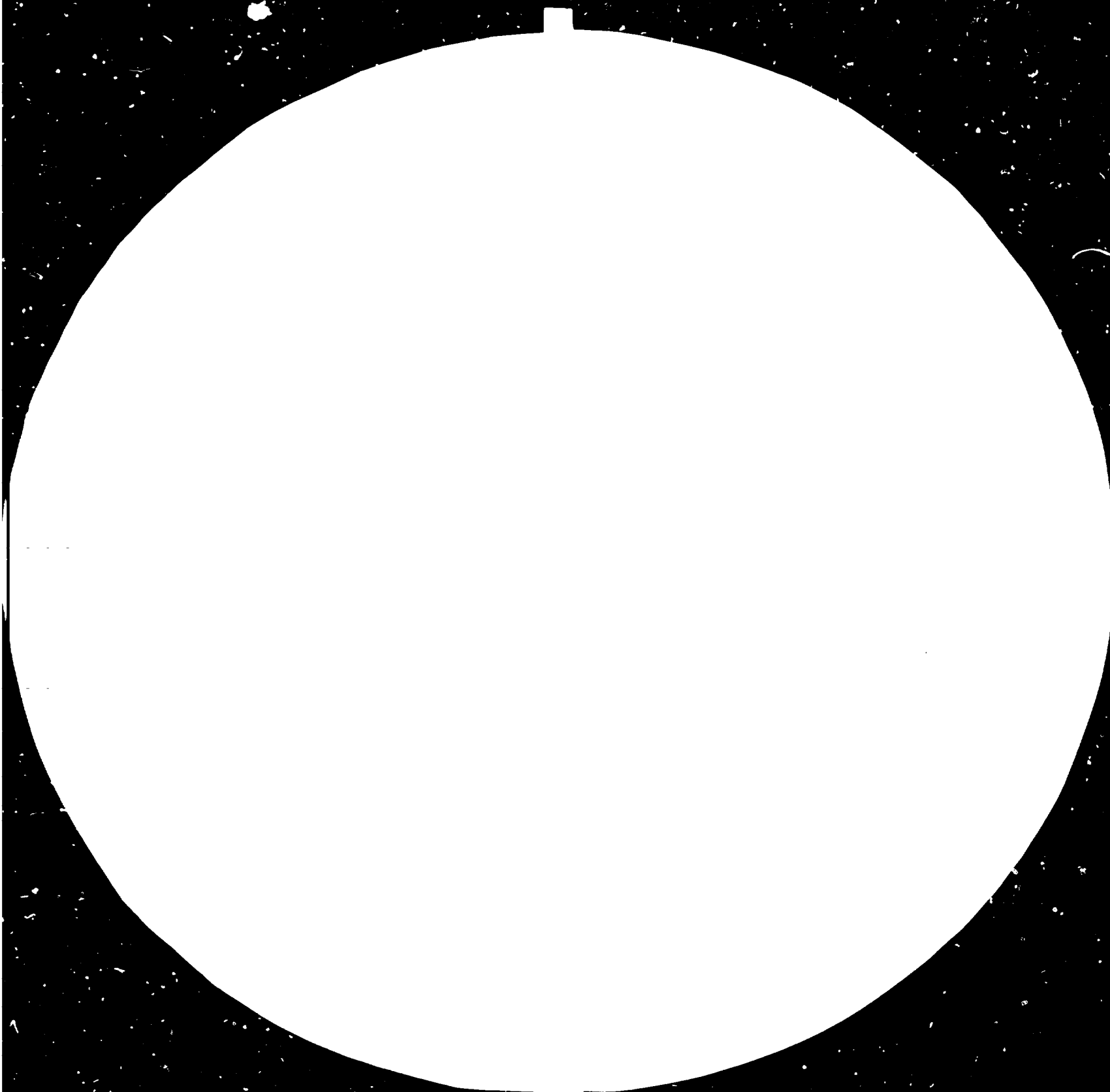

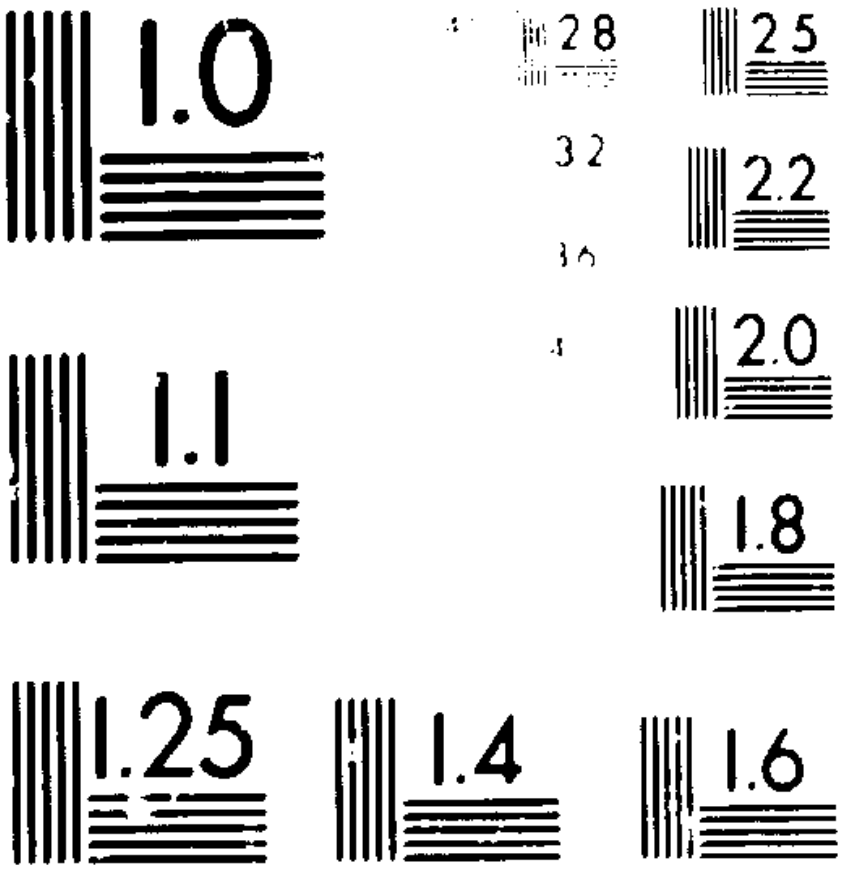

MICROCOPY RESOLUTION TEST CHART
NATIONAL BUREAU OF STANDARDS
STANDARD REFERENCE MATERIAL
ANSI/ISO TEST CHART

Distr.
GENERAL
ID/CONF.5/22
12 January 1984
ARABIC
Original: ENGLISH

13624-A

منظمـــة الأمـــم المتحـــدة للتنميـــة الصناعيـــة

مؤتمـــر اليونيدو العام الرابـــع

فيينا، النمسا، ٢- ١٨ آب/أغسطس ١٩٨٤

البند ٥ (ط)

تدعيم التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية

ورقة مناقشة

STRENGTHENING ECONOMIC CO-OPERATION AMONG DEVELOPING COUNTRIES. ISSUE PAPER.

البند ٥ (ط) من جدول الأعمال المؤقت

التعاون الدولي ، والاجراءات الوطنية ذات الصلة ، بما في ذلك السياسات الصناعية ، واسهام اليونيدو في المجالات الحيوية للتنمية الصناعية ١٩٨٥ - ٢٠٠٠ :

تدعيم التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية

ورقة مناقشة أعدتها أمانة اليونيدو

V.83-65731

مقدمة

١ - لقد أدى الموقف الاقتصادي الدولي الحالي ، بما يتسم به من ركود في النمو، وظروف انكماشية واتجاهات حمائية في البلدان المتقدمة النمو ، ومن تدهور في معدلات التبادل التجاري للبلدان النامية وتفاقم مشاكل ميزان مدفوعاتها وأعباء ديونها الى الحاق ضرر فادح بفرص النمو في البلدان النامية . وثمة دلائل غير مؤكدة في اتجاه الانتعاش ، ولكن لا يمكن التعويل على أنها ستتمخض عن أي آثار ايجابية على البلدان النامية . وتؤكد الظروف العالمية الحالية مدى الحاجة الى مزيد من التعاون الصناعي فيما بين البلدان النامية (١).

٢ - وتتفاوت البلدان النامية من حيث المراحل المختلفة للتنمية الاقتصادية والصناعية التي تمر بها ، ولكنها تمثل معا تجمعا ضخما للموارد البشرية والمادية على السواء، وأسواقا واسعة للمنتجات الصناعية . وقد نمى العديد منها قدرات تكنولوجية كبيرة. وتوفر تكاملية الموارد والاشتراك في المناهج وتشابه الظروف بين البلدان النامية الأساس المنطقي لتعزيز الجهود نحو التعاون الصناعي فيما بين البلدان النامية . وينبغي أن يكون الهدف من وضع سياسة عامة واطار مؤسسي للتعاون الصناعي فيما بين البلدان النامية هو تشجيع الاستغلال الأمثل لموارد البلدان النامية التكنولوجية والمادية، وأن يؤدي الى تنمية الأسواق والتجارة في المنتجات الملائمة بما يعود بالمنفعة على الجميع . ولذلك ، ينبغي أن يكون التعاون الصناعي فيما بين البلدان النامية تدبيرا أولي المقام لا أن يترك كملاذ أخير .

٣ - ولا يمثل التعاون بين الجنوب والجنوب بديلا للتعاون بين الشمال والجنوب، بل ان تعزيز هذا التعاون يمكن أن يؤدي الى تحديد أهداف مشتركة تخلق مناخا مواتيا للمشاريع المشتركة والتعاون بين الشمال والجنوب . ومن خلال برنامج عمل استكفائي للتعاون الصناعي فيما بين البلدان النامية ، يمكن تعزيز القدرات التكنولوجية للبلدان النامية ، وتتمكن البلدان ذاتها من الاستفادة على نحو أفضل من التعاون بين الشمال والجنوب ، مما يعزز التكامل العالمي المجدي . ولا ينبغي أن يعاني التعاون الصناعي فيما بين البلدان النامية من نفس سمات عدم التناسق التي تميّز المعاملات الصناعية بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية ، بل ينبغي أن يكون قائما على شروط من المساواة والمنفعة المتبادلة .

٤ - ويمر التعاون الصناعي فيما بين البلدان النامية الآن بمرحلة جديدة من التماسك والتوسع . فقد عززت البلدان النامية بالفعل (عن طريق التشاور والتخطيط المشترك) جهودها الموجهة نحو التعاون الاقتصادي فيما بينها تعزيزا كبيرا . فعلى سبيل المثال قطعت برامج العمل التي اعتمدت في مؤتمر الأمم المتحدة للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية (بوينس آيرس ، ١٩٧٨) ، والاجتماع الوزاري الرابع لمجموعة الـ ٧٧ (أروشا ، ١٩٧٩) ، ومؤتمر كراكاس (١٩٨١) ، شوطا طويلا نحو توفير اطار للعمل

الدولي في ميدان التعاون التقني والاقتصادي فيما بين البلدان النامية . كما ركز كل من المؤتمر العام الثاني والثالث لليونيدو ، في اعلاني وخطتي عمل ليما وفيودلهي (١٩٧٥ و ١٩٨٠ على التوالي) ، على التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية باعتباره ذا أهمية أساسية للتقدم الصناعي . بيد أن من الضروري أن تتوسع الاعلانات الصادرة عن المحافل الدولية لتشمل مقترحات بمجموعة جديدة من مبادئ وسياسات وتدابير التصنيع يمكنها أن توفر اطارا يتيح للبلدان النامية مساعدة بعضها البعض على قدم المساواة .

٥ - وقد عولج موضوع تدعيم التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية أيضا وبالتفصيل في ورقة خلفية أعدت بشأن البند ٥ (ط) من جدول الأعمال المؤقت لمؤتمر اليونيدو العام الرابع (ID/CONF.5/4) . وفضلا عن ذلك ، نوقش الموضوع في اجتماع فريق الخبراء الرفيع المستوى الذي عقد تحضيرا للمؤتمر (بانكوك ، تموز/يوليه ١٩٨٣) .

٦ - وتتناول الورقة الحالية الاعتبارات الخاصة بسياسة التعاون الصناعي فيما بين البلدان النامية وأدوات وآليات هذا التعاون ، وكذلك الميادين التي تبشر بتعاون صناعي فعال فيما بين هذه البلدان . وهي لا تغطي جميع المجالات على نحو كامل، وانما تقتصر على مناقشة المجالات الحيوية بالنسبة للانتاج الصناعي ، وهي الموارد البشرية ، والتكنولوجيا ، والطاقة ، والتمويل ، والتسويق ، والخبرة الاستشارية الصناعية . (وترد مقترحات أخرى للتعاون في الأوراق المعدة بشأن بنود جدول الأعمال ذات الصلة).

أولا - الجوانب المتعلقة بالسياسة العامة

٧ - لا يمكن تحقيق تعاون فعال الا اذا توفرت الارادة والالتزام لدى دول ذات سيادة وعلى افتراض وجود هذه الارادة ، البلدان النامية في حاجة الى النظر ، منفردة ومجتمعة ، في صياغة السياسات والتدابير اللازمة لتشجيع وتدعيم أنشطة التعاون الصناعي فيما بينها.

٨ - ولكي تكون سياسات التعاون الصناعي فيما بين البلدان النامية فعالة ، ينبغي أن تدمج ضمن استراتيجيات وسياسات شاملة للتصنيع على المستوى الوطني ، كما ينبغي أن تكون منسجمة على المستوى الاقليمي والأقاليمي والعالمي . ولهذه المسألة علاقة وثيقة بالحاجة الى (أ) اعادة توجيه استراتيجيات التنمية الاقتصادية والصناعية الوطنية الحالية ؛ (ب) و تحديد الدور الذي ترغب بلدان نامية معينة في اسناده الى العمل الجماعي والتعاون الصناعي فيما بين البلدان النامية .

٩ - وينبغي أن تكون سياسات التعاون الصناعي فيما بين البلدان النامية قائمة على مبادئ المساواة والتضامن والتعاضد والمنفعة المتبادلة اذا أريد أن تنشأ أساليب جديدة ، مجزية وعادلة ، للتكافل في التعاون بين الجنوب والجنوب . ومن المفيد في هذا الصدد وضع "مبادئ توجيهية" للتعاون الصناعي فيما بين البلدان النامية .

ومتى تم وضع هذه المبادئ التوجيهية وتطبيقها عمليا ، فمن الممكن أن تطلح أيضا كنموذج للتعاون الصناعي بين الشمال والجنوب .

١٠ - ولكي تكون السياسات الرامية الى تكثيف التعاون الصناعي فيما بين البلدان النامية فعالة وموجهة نحو النتائج ، ينبغي أن تصاغ استنادا الى قاعدة دينامية من المعلومات . وستكون المعلومات المتعلقة بالمشاريع الصناعية التي هي في مراحل التخطيط مفيدة في صياغة هذه السياسات : اذ أنها ستتيح استكشاف امكانيات التعاون الصناعي فيما بين البلدان النامية في مرحلة مبكرة من تخطيط المشاريع وتصميمها ، وبالتالي توسيع فرص التعاون فيما بين المؤسسات في البلدان النامية على المستوى التشغيلي . وبالمثل ، من الممكن تعزيز أهداف التعاون الصناعي فيما بين البلدان النامية عن طريق المعلومات المتعلقة بالعرض والطلب على المعدات ، والتكنولوجيا ، والمهارات البشرية ، والتمويل ، والأسواق ، والخدمات الاستشارية . ويقودنا هذا الى مسألة ما اذا كان وجود نظام للمعلومات عن المشاريع الصناعية سيفيد في جمع ونشر هذه المعلومات ، عن طريق نقاط تنسيق وطنية كتلك الموجودة في عديد من البلدان النامية . وربما أمكن لمصرف المعلومات الصناعية والتكنولوجية التابع لليونيدو أن يوسع نطاق عمله ليشمل مثل هذه الخدمة .

١١ - ويمكن لهذه السياسات أن ترمي أيضا الى ما يلي :

(أ) صياغة برامج متكاملة للتنمية الصناعية فيما يتعلق بالصناعات الزراعية وصناعات السلع الانتاجية ، وصناعة مواد البناء وصناعة البتروكيميائيات ، على سبيل المثال لا الحصر ؛

(ب) انشاء شبكات من الرابطات الصناعية والغرف التجارية والصناعية الوطنية للمساعدة على تحديد المشاريع ولتشجيع الاتصالات بين منظمي المشاريع المعنيين .

١٢ - وفي اطار التكافل العالمي ، يمكن للبلدان الصناعية أن تلعب دورا كبيرا في توفير الدعم لبرامج التعاون الصناعي فيما بين البلدان النامية ، اذ يمكنها مثلا:

(أ) توفير الأموال ، في اطار برامجها للمساعدة الانمائية ، من أجل تشجيع أنشطة التعاون التي من شأنها أن تدعم قدرات البلدان النامية الصناعية والتكنولوجية ؛

(ب) وتسهيل استيراد السلع الانتاجية والخدمات الهندسية والتكنولوجية من البلدان النامية لاستعمالها في مشاريعها الاستثمارية الخاصة ؛

(ج) ودعم عملية وضع مخططات جديدة لتمويل وضمان ائتمانات التصدير من جانب البنك الدولي ومصارف التنمية الاقليمية ؛

(د) ودعم انشاء مصرف مشترك بين بلدان الجنوب ، وذلك في ضوء الدراسات الجارية التي تقوم بها مجموعة الـ ٧٧ ؛

(هـ) وزيادة تبرعاتها الى برنامج الأمم المتحدة الانمائي وصندوق الأمم المتحدة للتنمية الصناعية ، بغية تلبية الاحتياجات المتزايدة للبلدان النامية فيما يتعلق بعمليات وبرامج التعاون الصناعي فيما بينها .

ثانيا - الأدوات والآليات

١٣ - من أجل ترجمة السياسات التي تعمل على تدعيم التعاون الصناعي فيما بين البلدان النامية الى مشاريع وأنشطة فعلية ، من الضروري وجود أدوات وآليات معينة على المستوى الوطني والاقليمي والعالمي .

ألف - المستوى الوطني

١٤ - يمكن للسلطات ، على المستوى الوطني ، تشجيع التعاون فيما بين المؤسسات في عدد كبير من المجالات ، من بينها نقل التكنولوجيا ، والمشاريع المشتركة أو انشاء مؤسسات متعددة الجنسيات . وللمؤسسات العامة والخاصة على السواء دور هام في التعاون الصناعي فيما بين البلدان النامية ، ويمكن الاستعانة بالحوافز وبآليات المساعدة لتشجيع اسهامها .

١٥ - وينبغي للحكومات أن تدخل برامج التعاون الصناعي فيما بين البلدان النامية في خططها الانمائية الوطنية . ويمكن انشاء نقاط تنسيق للتعاون الصناعي فيما بين البلدان النامية ، يمكن أن ترتبط بمنظمات دولية ومؤسسات خارجية أخرى وأن تحصل على دعم منها .

١٦ - ويمكن أن تكون اتفاقات التعاون من نوع "الاطار" العام ، أو متصلة ببرامج معينة على وجه التحديد ، وينبغي النظر في " ترتيبات توأمة " ، يكون من شأنها وصولا الى تعاون طويل الأجل ، أن تجمع بين المؤسسات الصناعية أو المؤسسات التي تدعم التصنيع (مراكز البحوث ، والجامعات التقنية ، والمعاهد المعنية بالمقاييس ، الخ) .

باء - المستوى دون الاقليمي والاقليمي والأقاليمي

١٧ - يمكن اتخاذ التدابير التالية على المستوى دون الاقليمي والاقليمي والأقاليمي:

(أ) انشاء آليات تساعد على التعاون الصناعي فيما بين البلدان النامية ، كجزء من مخططات التكامل (آليات لاطلاق حرية الاتجار في المصنوعات ، على سبيل المثال) ؛

(ب) والقيام ببرمجة صناعية تؤدي الى تكاملية صناعية فيما بين البلدان المشتركة ؛

(ج) واقامة مؤسسات متعددة الجنسيات ؛

(د) والاضطلاع بصورة مشتركة بمشاريع الهياكل الأساسية المادية (المتصلة بتنمية الطاقة الكهرمائية ، وتشييد الطرق والجسور والسكك الحديدية الدولية ، الخ) ؛

(هـ) والاضطلاع بصورة مشتركة ببرامج لتطوير التكنولوجيا ؛

(و) ومنح أولوية للتكامل والتعاون في ميدان الخدمات الاستشارية والهندسية وكذا في توفير التعليم الجامعي ؛

(ز) واقامة شبكات للتعاون التقني للربط بين المؤسسات الواقعة في البلدان المختلفة والتي تعمل في المجالات التكنولوجية الأكاديمية (كالتدريب المهني، والتعليم الهندسي ، والبحوث التكنولوجية ، والمقاييس)، وفي المجالات التكنولوجية المادية (كالصناعات الزراعية والبتروكيميائية ، وصناعة الاسمنت ، وصناعة السلع الانتاجية) ؛

(ح) والاشتراك في انشاء آليات توفر خدمات الدراية الفنية التكنولوجية و "الحزم" التكنولوجية للبلدان المشتركة ، في مجالات كالحديد والصلب والطاقة الكهربائية ، والفلزات غير الحديدية ، واللدائن . ويمكن لهذه الآليات أن تكمل بصورة فعالة عمل شبكات التعاون التقني السالفة الذكر ؛

(ط) وانشاء "أندية للتعاون الصناعي"، مثل "أندية" رابطة أمم جنوب شرقي آسيا ، لتوفير آلية للنهوض بالتعاون فيما بين مؤسسات القطاعين الخاص والعام في فروع صناعية معينة ؛

(ي) وعقد اتفاقات للخصم التفضيلي يمكن أن تشكل أساسا لتشجيع المؤسسات المتعددة الجنسيات في اطار من التعاون الاقتصادي الأقاليمي العام ؛

(ك) وتشجيع تبادل الخبرات فيما بين المجموعات الاقتصادية في مختلف المناطق . (وثمة قضية هامة في هذا الصدد ، هي اتخاذ ترتيبات قانونية لانشاء الآليات والأدوات اللازمة للتعاون الصناعي الفعال فيما بين البلدان النامية ، كالمؤسسات المتعددة الجنسيات) ؛

(ل) وعقد اجتماعات تشاور قطاعية على الصعيد الاقليمي تساعد على التركيز على امكانيات التعاون دون الاقليمي والاقليمي فيما بين البلدان النامية .

جيم - المستوى العالمي

١٨ - يتصل أحد العوائق التي تعترض سبيل التعاون الصناعي فيما بين البلدان النامية بتحديد المشاريع الصناعية وبصياغتها . ومن شأن المساعدة في اعداد المشاريع الصناعية بما في ذلك اجراء دراسات الجدوى وصياغة مقترحات بمشاريع صالحة للتمويل، أن تشكل عونا كبيرا على تجاوز هذه العقبة . ويمكن أن يكون "مرفق تنمية المشاريع" ، الذي اقترح في اعلان وخطة عمل نيودلهي (مؤتمر اليونيدو العام الثالث) ، ذا فائدة جلى في هذا الميدان .

١٩ - ولما كان التمويل عنصرا حيويا في التصنيع ، فان من المفيد بحث السبل والوسائل الكفيلة بتعبئة الأموال اللازمة للمشاريع الصناعية . وفي هذا الصدد ، قد يرتئي المؤتمر أن ينظر في الاجراءات الكفيلة بتعجيل التدفقات المالية .

٢٠ - وقد ظهرت مؤسسات عامة في عدد من البلدان النامية ، وذلك في قطاعات الانتاج الصناعي من الاقتصاد ، وكذلك في القطاعات الداعمة للصناعة ، مثل البحث والتطوير والخبرة الاستشارية ، والتسويق . ونظرا لما لهذه المؤسسات من مسؤوليات خاصة ، بوصفها آليات انتاجية وأدوات لتنفيذ السياسة العامة الحكومية في آن واحد ، فقد يجدر بحث امكاناتها كأدوات فعالة للتعاون الصناعي فيما بين البلدان النامية .

٢١ - وقد أصبحت وتيرة التغير في الابتكارات التكنولوجية وتكوين ملامح الأسواق، والفرص والمشاريع الصناعية سريعة الى درجة تجعل وجود آلية للرصد أمرا ضروريا للكشف في وقت مبكر عن التغييرات الوشيكة وبيان آثارها المحتملة على البلدان النامية وبطبيعة الحال ، تقع مسؤولية الاستجابة لمثل هذه التغييرات على عاتق الدول ذات السيادة ، بيد أن وجود آلية مشتركة للرصد يمكن أن يوفر البيانات والتحاليل اللازمة لتمكين البلدان النامية من تصميم استجاباتها وصياغتها بصورة ملائمة وسريعة .

٢٢ - وقد تزايد عدد المشاريع الصناعية المشتركة بين البلدان النامية ، ويبدو أنها وسيلة مبشرة للتعاون على مستوى المؤسسات . وفي هذا الصدد ، يمكن وضع " مبادئ توجيهية " لتسهيل اقامة مثل هذه المشاريع المشتركة .

٢٣ - وتجدر الاشارة الى أن اجتماع فريق الخبراء الرفيع المستوى بشأن التعاون الصناعي فيما بين البلدان النامية الذي عقد في بانكوك في تموز/يوليه ١٩٨٣ أقرّ المقترحات المذكورة أعلاه لكي ينظر فيها المؤتمر العام الرابع . ويمكن لليونيدو أن تلعب دورا هاما من خلال المساعدة في انشاء الآليات العالمية اللازمة .

ثالثا - المجالات المبشرة للتعاون الصناعي فيما بين البلدان النامية

٢٤ - من أجل اعطاء هيئة رشكل لبرنامج عمل ملموس للتعاون الصناعي فيما بين البلدان النامية ، لا بد من تحديد مجالات معينة على الصعيدين الوظيفي والقطاعي وصعيد المشاريع ، تتميز بأنها تبشر بنجاح أنشطة هذا التعاون وبوجود فرص واسعة له . وينطبق هذا بصورة خاصة على المجالات ذات الأهمية الحيوية بالنسبة لتخطيط وحدات الانتاج الصناعي في البلدان النامية وتشغيلها ، ألا وهي الموارد البشرية ، والتكنولوجيا، والطاقة ، والتمويل، والتسويق والخبرة الاستشارية الصناعية . وحيث أن معظم هذه المجالات يجري تناولها في وثائق منفصلة معروضة على المؤتمر العام ، فسوف يقتصر هذا الفصل أساسا على استعراض بعض امكانيات التعاون الصناعي فيما بين البلدان النامية في كل منها .

ألف - تنمية الموارد البشرية

٢٥ - يعتبر توفر القوى البشرية الحاصلة على تدريب واف وملائم من أهم الشروط الأساسية لتشغيل وحدات الانتاج الصناعي . وهناك مجال رحب للتوسع في أنشطة التعاون الصناعي فيما بين البلدان النامية الجاري تنفيذها بالفعل في ميدان تدريب هذه القوى البشرية . فعلى سبيل المثال ، يتيح التدريب الصناعي في بلد نام آخر مزايا معينة ، نظرا لأن ظروف التدريب والعوامل البيئية والمشاكل المراد حلها يرجح أن تكون مألوفة ، ولأن تكاليف التدريب تكون أقل منها في بلد متقدم النمو .

٢٦ - وثمة امكانية مبشرة أخرى للتعاون الصناعي فيما بين البلدان النامية هي تنشيط انشاء شبكات اقليمية لمؤسسات التدريب ومراكز التفوق في البلدان النامية . فمن شأن هذه الشبكات توفير مجموعة واسعة من برامج التدريب والتطوير المصممة بما يلائم تغير صورة الاحتياجات الصناعية والتكنولوجية في البلدان المعنية . ويمكن أيضا من خلال هذه الشبكات تنظيم برامج للتدريب داخل المنشآت الصناعية في البلدان النامية بمزيد من الفاعلية .

٢٧ - وقد علق الاجتماع التحضيري لفريق الخبراء الرفيع المستوى بشأن التعاون الصناعي فيما بين البلدان النامية أهمية خاصة على التعليم والتدريب ذي المنحى الانمائي، بما يفي بالاحتياجات الخاصة للبلدان النامية ، وأصدر عددا من التوصيات بشأن كيفية توفير ذلك من خلال التعاون الصناعي فيما بين البلدان النامية . كما شدد على الاحتياجات الخاصة لأقل البلدان نموا، وأوصى بوضع مبادئ توجيهية لمساعدة تلك البلدان فيما يتعلق بانشاء خدمات الارشاد ، واختيار التكنولوجيا الملائمة ، ونشر المعلومات ، وتدريب القوى العاملة الصناعية (بما في ذلك القوى العاملة اللازمة للصناعات الريفية). وينبغي أن تقوم المبادئ التوجيهية على أساس تبادل الخبرات والأفكار فيما بين البلدان النامية في كل من هذه المجالات .

باء - التكنولوجيا

٢٨ - اذا أريد للبلدان النامية ألا تصبح مجرد مشاهد عديم الحيلة للتكنولوجيات الجديدة والآخذة في الظهور ، لا بد من التعمق في تقييم أثر هذه التكنولوجيات عليها ومن تحديد مجالات التعاون . وكما لوحظ في المحفل الدولي المعني بالفتوحات التكنولوجية والتنمية (تبيليسي ، ١٩٨٣) ، فان "من شأن ظهور الفتوحات التكنولوجية أن يؤدي ، من بعض النواحي ، الى مرحلة جديدة من التعاون فيما بين البلدان النامية . وسيكون هناك الكثير من أوجه التشابه في المشاكل التي ستواجهها هذه البلدان في مجالات جمع المعلومات ، والتنبؤ ، والتقييم ، والاختيار ، والاقتناء ، والتطويع ، والاستيعاب، المتصلة بالتكنولوجيات الجديدة وفي تطوير هذه التكنولوجيات واستخدامها محليا . ولذلك ، فان من الضروري تبادل المعلومات بشأن السياسات والخبرات في هذا المجال.

وينبغي أن تتجاوز البرامج التعاونية حدود تبادل المعلومات الى التفاوض على التكنولوجيات واحتيازها بصورة جماعية ، واقامة مرافق منشآت انتاجية ومؤسسات وبرامج تكنولوجية مشتركة . والأهم من ذلك أن البلدان النامية قد تضطر الى أن تبحث معا في استراتيجية جماعية للتجارب مع التغير التكنولوجي .

٢٩ - وينبغي تكوين شبكات اقليمية وأقاليمية من مؤسسات البحث والتطوير ، يكون من شأنها تسهيل اجراء برامج البحث والتطوير المشتركة التي تستهدف سد احتياجات معينة (ولا سيما فيما يتعلق باستحداث التكنولوجيات الملائمة) في واحد أو أكثر من البلدان النامية .

جيم - الطاقة

٣٠ - واجهت البلدان النامية ولا تزال تواجه ، مشاكل خطيرة فيما يتعلق بمدخلات الطاقة اللازمة للانتاج الصناعي . وقد تفاقمت هذه المشاكل بسبب ارتفاع تكاليف الطاقة وقلة الكمية المتوفرة من النقد الأجنبي . ولذلك ، يرجح أن تصبح الطاقة مجالا هاما للتعاون الصناعي فيما بين البلدان النامية ، خاصة فيما يتعلق بمصادر الطاقة الجديدة والمتجددة ، ومحطات الطاقة الكهرمائية الصغيرة ، وصناعة المعدات ، وخدمات التصميم والاستشارة ، وادارة العمليات ، وبرامج التدريب .

دال - التمويل

٣١ - يبدو أن هناك امكانات جيّدة لانشاء برامج للتعاون فيما بين المصارف الانمائية الاقليمية والمؤسسات المالية في البلدان النامية . واذا قدّر للمصرف المشترك بين بلدان الجنوب أن يظهر الى حيز الوجود ، فسيكون في وسعه تقديم المساعدة لشبكات المصارف الانمائية الاقليمية ، معززا بذلك أنشطة التعاون الصناعي فيما بين البلدان النامية .

هاء - التسويق

٣٢ - قد يكون لانشاء مؤسسات تجارية عامة للبلدان النامية أثر كبير في النهوض بتجارة المصنوعات فيما بين هذه البلدان . ومن شأن وجود شبكات اقليمية وأقاليمية من مثل هذه المؤسسات (سواء كانت ملكا للقطاع الخاص أو العام) أن يساعد على زيادة تدفق تجارة المصنوعات فيما بين البلدان النامية [٢] . وينبغي أن تكون احدى وظائف المصرف المشترك بين بلدان الجنوب تسهيل أنشطة التبادل التجاري .

واو - الخدمات الاستشارية

٣٣ - تؤدي الخبرة الاستشارية الصناعية دورا حيويا في تصنيع البلدان النامية. ويمكن تعزيز تنمية القدرات المحلية في مجال الخبرة الاستشارية الصناعية من خلال مخططات تعاون تنطوي على اقتسام الخبرات ، وتبادل العاملين ، والتعاون في المشروعات وقيام شركات الخبرة الاستشارية في البلدان النامية بمشاريع مشتركة . وربما يجدر النظر فيما اذا كان يمكن تسهيل مثل هذا التعاون عن طريق شبكات اقليمية وأقاليمية من المؤسسات الاستشارية في البلدان النامية .

رابعا - دور اليونيدو

٣٤ - لعبت اليونيدو ، ولا تزال ، دورا هاما في مساعدة البلدان النامية على تطوير التعاون الصناعي فيما بينها . ويقوم برنامج المنظمة للتعاون الصناعي فيما بين البلدان النامية خمسة أنشطة متساندة :

(أ) تنظيم اجتماعات "تضامن" لصالح أقل البلدان نموا، واجتماعات " مائدة مستديرة" ، وزارية ؛

(ب) وتشجيع القيام ببرامج مشتركة لقطاعات صناعية معينة وتطوير هذه البرامج ؛

(ج) ومتابعة التوصيات المتعلقة بالتعاون الصناعي فيما بين البلدان النامية التي تنبثق عن اجتماعات نظام المشاورات ؛

(د) وتبادل الخبرات والمعلومات بشأن تطوير التكنولوجيا وتطويعها ونقلها؛

(هـ) وتوفير تدابير الدعم لبرنامج عمل كراكاس المنبثق عن مجموعة السبعة والسبعين بما في ذلك تقديم مساعدة فنية في تنظيم اجتماعات المتابعة .

٣٥ - وفي ضوء الوضع الاقتصادي العالمي السائد ، تقع على عاتق اليونيدو مسؤولية خاصة فيما يتعلق بالتعاون الصناعي فيما بين البلدان النامية . وقد أصدر الاجتماع التحضيري لفريق الخبراء الرفيع المستوى المعني بالتعاون الصناعي فيما بين البلدان النامية عددا من التوصيات بغية تدعيم وتوسيع أنشطة المنظمة في هذا الميدان . وقد عرضت هذه التوصيات بايجاز في الورقة الأساسية ID/CONF.5/4 . وخلاصة القول، ان المطلوب من اليونيدو ، أن توسع أنشطتها الحالية فيما يتعلق بتنظيم اجتماعات " تضامن"، واجتماعات معنية بفروع الصناعة ، واجتماعات تشجيع الاستثمار ، من أجل توفير الظروف الملائمة للتفاوض بشأن اقامة مشاريع مشتركة بين البلدان النامية . ويمكن توسيع نظام اليونيدو لتبادل المعلومات التكنولوجية ، وتوفير اتفاقات نموذجية وعقود موحدة لتسهيل مثل هذه المشاريع المشتركة . وينبغي للمنظمة أن تضع أنظمة تدريبية

وأن تعد مواد تدريبية ملائمة . وفضلا عن ذلك ، ينبغي لها أن تساعد على انشاء آليات تعاونية لتنمية القدرات التكنولوجية . والمطلوب من اليونيدو ، أخيرا ، أن تواصل منح أولوية عالية ، في برنامجها العام للتعاون التقني ، لتعزيز التعاون الصناعي فيما بين البلدان النامية .

الحواشي

(١) يشمل التعريف للتعاون الصناعي فيما بين البلدان النامية ، المعتمد في هذه الوثيقة ، التعاون الاقتصادي والتقني فيما بين البلدان النامية في ميدان التنمية الصناعية .

(٢) أنظر أيضا ، الورقة الأساسية المتعلقة بالبند ٤ من جدول الأعمال المؤقت (ID/CONF.5/14) .

- - - - -